PUBLIC

استقالة وزير المالية البريطاني بعد اضطرابات عصفت بالأسواق

مجموعة الخزينة >
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

أبرز النقاط:

- تقارير مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة تكشف عن تضخم واسع النطاق، ودعم للتوقعات بمسار متشدد في رفع أسعار الفائدة بالاتساق مع البيانات القوية لتقارير سوق الوظائف.
- ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي بنسبة 0.4% الشهر الماضي وبنسبة 8.2% على أساس سنوي. ومعدل التضخم الأساسي الذي يستثني العناصر المتقلبة يرتفع بنسبة 0.6% على أساس شهري.
- مؤشر أسعار المنتجين يقفز بمعدلات أعلى من التوقعات مسجلاً نمواً بنسبة 0.4% على أساس شهري وبنسبة 8.5% على أساس سنوي.
- استقرار الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة في شهر سبتمبر بالتزامن مع ارتفاع الأسعار ورفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة مرة أخرى.
- أداء الاقتصاد البريطاني كان دون التوقعات، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3% على أساس شهري وسط أزمة تكلفة المعيشة التاريخية. وأعمال صيانة حقول النفط والغاز في بحر الشمال تساهم إلى حد كبير في هذا الأداء المخيب للآمال.
- انخفاض سندات الحكومة البريطانية واستمرار تذبذبها بعد الإعلان عن خطة مالية تضمنت تخفيضات ضريبية بقيمة 18 مليار جنيه إسترليني والتي تم التراجع عنها لاحقاً.
- رئيسة الوزراء البريطانية تقيل وزير المالية كواسي كوارتنج يوم الجمعة على خلفية ردود الأفعال السلبية التي ترددت اصداؤها في الأسواق على مدار عدة اسابيع تجاه خطته المقترحة.

الولايات المتحدة الامريكية

نمو مؤشر أسعار المنتجين بمعدلات أعلى من المتوقع

ارتفعت الأسعار المدفوعة للمنتجين الأمريكيين في سبتمبر بوتيرة أعلى من التوقعات، مما يشير إلى أن الضغوط التضخمية ستستغرق وقتاً قبل أن تصل إلى مستويات معتدلة. حيث ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0.4% مقارنة بمستويات أغسطس، مسجلاً أول زيادة في ثلاثة أشهر، كما ارتفع بنسبة 8.5% على أساس سنوي. وارتفع المؤشر الأساسي الذي يستثنى العناصر المتقلبة مثل المواد الغذائية والطاقة بنسبة 0.3% في سبتمبر وبنسبة 7.2% على أساس سنوي. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في اضطرابات سلسلة التوريد، فقد ارتفعت تكاليف الطاقة والأغذية والخدمات. ويعزى ثلثي زيادة مؤشر أسعار المنتجين إلى قطاع الخدمات الذي سجل نمواً قوياً في أسعار السفر والإقامة، ضمن أمور أخرى.

التضخم الأساسي يرتفع إلى أعلى مستوى في 40 عاماً

بعد صدور تقرير مؤشر أسعار المنتجين، كشفت بيانات مؤشر أسعار المستهلكين عن تسجيل نمواً بمعدلات قوية، مما يسلط الضوء على تسارع وتيرة التضخم واتساع نطاقه. إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الكلي بنسبة 0.4% الشهر الماضي، وارتفع بنسبة 8.2% على أساس سنوي. في حين ارتفع معدل التضخم الأساسي، الذي يستثنى أسعار السلع المتقلبة مثل المواد الغذائية والطاقة، بنسبة 6.6% مقارنة بمستويات العام الماضي، ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ عام 1982. أما على أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 0.6% للشهر الثاني على التوالي. وكان نمو المؤشر واسع النطاق، وجاءت المساهمة الأكبر من أسعار السكن والمواد الغذائية والرعاية الطبية. من جهة أخرى، انخفضت أسعار البنزين والسيارات المستعملة.

وبعد تحسن بيانات الوظائف، قد تساهم بيانات التضخم في تأكيد المسار المتشدد الذي يتبعه الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة وستعزز رفعها بمقدار 75 نقطة أساس إضافية في اجتماع السياسة النقدية المقرر عقده في نوفمبر المقبل. كما قام المتداولون أيضاً بتسعير رفع الاحتياطي الفيدرالي الأسعار الفائدة في العام المقبل. وتجدر الإشارة إلى أن الأحداث الجيوسياسية قد تبقي معدلات التضخم مرتفعة، حيث أعلنت الأوبك وحلفاؤها مؤخراً عن خفض حصص الإنتاج وقد يؤدي حظر صادرات البنزين الذي أعلن عنه الرئيس بايدن إلى نتائج عكسية مع ارتفاع أسعار البنزين في محطات الوقود. بالإضافة إلى ذلك، ما زالت الحرب الروسية الأوكرانية تعطل إمدادات السلع.

تراجع مبيعات التجزئة

لم يشهد الإنفاق الاستهلاكي تغيراً يذكر في سبتمبر، إذ ارتفعت الأسعار بشكل حاد ورفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة لإبطاء الاقتصاد. واستقرت المبيعات الإجمالية بينما تقدم الرقم الأساسي بنسبة 0.1% فقط. ونظراً لان بيانات مبيعات التجزئة لم يتم تعديلها وفقاً لمعدلات التضخم، يشير التقرير إلى تراجع الإنفاق الحقيقي خلال الشهر. وعلى الرغم من تسجيل نمواً محدوداً خلال الشهر، إلا أن مبيعات التجزئة ارتفعت بنسبة 8.2% على أساس سنوي -

بما يتوافق مع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك. وتتوافر السيولة مع المتسوقين بصفة عامة، إلا أن هناك مؤشرات تدل على التوجه للاستعانة بمدخراتهم لتلبية احتياجاتهم الضرورية.

تحركات الأسواق

تستمر تدفقات الملاذ الآمن في دعم الدولار الأمريكي والضغط على العملات الرئيسية الأخرى. بينما أنهى اليورو تداولات الأسبوع الماضي على تراجع، إلا أن زوج الجنيه الاسترليني سجل مكاسب بعد تلقي أخبار إيجابية في اعقاب الاضطرابات التي مرت بها الأسواق على مدار أسبوعين، والتي أدت إلى انخفاض الجنيه الإسترليني إلى مستوى 1.0382. بالإضافة إلى ذلك، في ظل التباين الواضح في السياسات التي يتبعها بنك اليابان والسياسة النقدية الأكثر تشدداً للاحتياطي الفيدرالي، ارتفع الدولار الأمريكي أمام الين الياباني إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ عام 1990.

المملكة المتحدة

رئيسة الوزراء البريطانية تدير أزمة "الميزانية المصغرة"

يواجه أندرو بيلي، بصفته محافظ بنك إنجلترا، مهمة صعبة لكبح التضخم الذي يواصل ارتفاعه بأسرع وتيرة يشهدها منذ 40 عاماً. بالإضافة إلى ذلك، عليه الآن أن يواجه تداعيات سياسات رئيسة الوزراء المعينة حديثاً ليز تراس، التي طالبت الأسبوع الماضي باستقالة وزير المالية كواسي كوارتنج.

وفي 23 سبتمبر، أدلى كوارتنج بتصريح بشأن التخفيضات الضريبية التي سرعان ما تحولت إلى كارثة اقتصادية وسياسية. وتضمنت "الميزانية المصغرة" خطة لإلغاء الزيادة الضريبية المقترحة من 19% إلى 25% - بقيمة تصل إلى 18 مليار جنيه إسترليني تقريباً. وتعتقد تراس أن التخفيضات الضريبية الكبيرة، وإلغاء القيود واقتصاد السوق الحر ستعيد إشعال فتيل النمو في المملكة المتحدة. ويمثل ذلك تحولاً جذرياً في السياسات التي أدت إلى تثبيط عزيمة المستثمرين الدوليين الذين يواجهون بالفعل تداعيات عديدة منها أزمة الطاقة وارتفاع معدلات التضخم والركود الاقتصادي.

وستتطلب التخفيضات الضريبية، إلى جانب التدخل لوضع حد لارتفاع فواتير الطاقة المنزلية الناجمة عن الحرب الروسية في أوكرانيا، قيام الحكومة باقتراض عشرات المليارات من الجنيهات الاسترلينية، مما يعمق المخاوف بشأن الشؤون المالية البريطانية. وعلى الرغم من اضطرار كوارتنج وتراس للتراجع عن التخفيضات الضريبية المقترحة، إلا أن تلك الخطوة لم تساهم بشكل كبير في استعادة الهدوء. حيث انخفضت أسعار السندات الحكومية، مما أجبر بنك إنجلترا على التدخل لمدة أسبوعين بعد أن تم إبلاغه بأن عدداً من صناديق الاستثمار المحملة بالالتزامات – كجزء من برنامج المعاشات التقاعدية - كانت على بعد ساعات من الانهيار.

وبعد إعفاء وزير المالية من منصبه، ألغت تراس المزيد من السياسات الرئيسية يوم الجمعة في محاولة لتهدئة الأسواق، وصرحت في مؤتمر صحفي مقتضب قائلة: "من الواضح أن أجزاء من ميزانيتنا المصغرة ذهبت أبعد وأسرع مما كانت تتوقعه الأسواق". وارتفعت سندات الخزانة البريطانية بحدة قبل مؤتمر تراس الصحفي، حيث لامست عائدات السندات لأجل 30 عاماً أدنى مستوياتها لفترة وجيزة، وصولاً إلى 4.24%.

انخفاض غير متوقع في الناتج المحلي الإجمالي

خيب اقتصاد المملكة المتحدة التوقعات بانكماشه في أغسطس، وذلك بعد أن أدت أزمة تكلفة المعيشة إلى تسجيل انخفاضاً حاداً في الإنتاج الصناعي وأسعار المستهلك، مما يشير إلى أن الاقتصاد قد يكون بالفعل في حالة ركود. وساهمت أعمال الصيانة في حقول النفط والغاز في بحر الشمال إلى حد كبير في هذا الانخفاض. إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3% في أغسطس مقارنة بشهر يوليو، وجاء دون التوقعات التي أشارت إلى عدم حدوث تغيير شهري. وعلى أساس ربع سنوي، انخفض الناتج الاقتصادي بنسبة 0.3%، وكان ايضاً أقل من التوقعات. وعلى الرغم من البيانات المخيبة للآمال، إلا أن الأسواق ما زالت تتوقع رفع بنك إنجلترا لسعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في إطار الحرب التي يشنها على التضخم الذي ما زال يواصل ارتفاعه.

كما انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 1.6%، في حين أن قطاع الخدمات، الذي يهيمن على الاقتصاد البريطاني، فقد نسبة 0.1% من قيمته. ومقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، تراجع انتاج المصانع الآن بنسبة 2%، في حين تراجع قطاع الخدمات بنسبة 0.2%. وتسلط البيانات الضوء على التحديات التي تواجه رئيسة الوزراء الجديدة ليز تراس للوفاء بوعود تسريع النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، أدت خطة التخفيضات الضريبية غير الممولة إلى اضطراب الأسواق المالية وزادت التوقعات بشأن تسريع الوتيرة التي سيرفع بها بنك إنجلترا تكاليف الاقتراض.

وساهم ارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير في العجز التجاري، حيث يتعين على المستوردين دفع المزيد مقابل النفط. وارتفعت واردات السلع بمقدار 3.1 مليار جنيه إسترليني في أغسطس، متجاوزة الزيادة التي شهدتها الصادرات بقيمة 400 مليون جنيه إسترليني.

ويبدو أن الاقتصاد البريطاني في طريقه للتباطؤ بشكل حاد وذلك نظراً للتداعيات الناجمة عن ارتفاع التضخم وانعكاساته السلبية على المستهلك، مما يجبر بنك إنجلترا على رفع أسعار الفائدة بوتيرة أسرع، حتى في ظل ركود أنشطة الأعمال.

PUBLIC

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.31035.

أسعار العملات 16 - أكتوبر - 2022

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	0.9735	0.9631	0.9808	0.9719	0.9434	0.9830	0.9803
GBP	1.1080	1.0922	1.1379	1.1170	1.0855	1.1330	1.1198
JPY	145.35	145.22	148.86	148.74	146.80	152.30	146.99
CHF	0.9935	0.9913	1.0074	1.0051	0.9896	1.0350	0.9948

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com